



UN

DP

الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف الثالث: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يقصد بالمساواة بين المرأة والرجل أن يتمتع كل منهما بنفس الحقوق والتزامات وأن يحظى كليهما بنفس الفرص. على الرغم من التحسن الذي طرأ على أوضاع المرأة في المجالات الصحية والتعليمية لا تزال مشاركة المرأة منقوصة في ميدان العمل وفي المراتب القيادية وفي الحياة السياسية. فمن أصل ١٢٨ نائب في مجلس النواب تحظى النساء بأربعة مقاعد فقط. وهذا الوضع ينطبق أيضاً على المقاعد البلدية حيث لا تزال مشاركة المرأة خجولة جداً.

سيما للنساء وللمجموعات الأكثر ضعفاً.

هذا ويتم التركيز على المساواة بين الرجل والمرأة في كافة المشاريع، ويتم تنفيذ أنشطة محددة كرسد حجم التغيير من مختلف الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي ورسم مخطط للنوع الاجتماعي في المنظمات غير الحكومية. في نهاية عام ٢٠٠٨ تم إطلاق مشروع حول حق اللبنانيات المتزوجات من أجنبي بإعطاء جنسيتها لزوجها وأبنائها. وفي العام نفسه، تم تنفيذ عدّة أنشطة بالتعاون مع رجال أعمال وقادة دينيين- رجالاً ونساء- بهدف زيادة الوعي حول فيروس نقص المناعة ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة



تخريج دفعة من الدفاع المدني لإطفاء الحرائق من الجو

يركز برنامج الحكم في لبنان بشكل أساسي على تأمين ظروف تسمح بوضع سياسات وطنية توافقية واسعة النطاق. نحن نعطي الأولوية لبناء مؤسسات وتطوير قدرات القطاع العام، بما في ذلك تعزيز الحكم الوطني حول الحوكمة والمشاركة المستجيبة. تتضمن الخدمات دعماً تقنياً لتطوير المؤسسات العامة، وصياغة وتطبيق سياسات وتشريعات متعلقة بالإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي. هذا ونعمل ميدانياً لدعم النقاش الوطني والمساعدة على صياغة سياسات متعلقة بالحوكمة والمشاركة والتمكين. يقع برنامج الحكم الديمقراطي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن مكتب رئيس الوزراء، والوزارات الرئيسية، ومجلس النواب، والمؤسسات العامة الأخرى، ممّا ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تأدية دور أكبر وضروري في الحوار مع الوزارات حول السياسات، وحسن دور المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة. وقد منحت هذه المشاريع قدرة وظائفية لكل من الوزارات والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

مؤخراً، وبالإضافة إلى العناصر المحددة أعلاه، أضاف برنامج الحكم عدّة مشاريع متعلقة بالمشاركة الشاملة. عام ٢٠٠٥، أدى إطلاق مشروع المساعدة التقنية لإصلاح القانون الانتخابي إلى سنّ قانون انتخابات جديد. وفي عام ٢٠٠٨، قدّم مشروع تم تنفيذه بالتعاون مع وزارة الداخلية مساعدة تقنية لإجراء انتخابات عادلة وحرّة. بعيداً عن الانتخابات، تم إطلاق مشروع يدعم لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في عام ٢٠٠٧. ويتم التركيز بشكل خاص على مبادئ حقوق الإنسان الدولية وعلى تضمين هذه الحقوق في التشريع الوطني، فيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجنة حقوق الإنسان في البرلمان اللبناني لوضع خطة عمل وطنية خاصة بحقوق الإنسان في لبنان. ويهدف مشروع وزارة العدل إلى زيادة الولوج إلى العدالة وإلى تعزيز قدرة المحترفين القانونيين، الأمر الذي سيحسن نوعية الخدمات القانونية، ولا

مواطنون أقوياء، دولة فعالة

آخر الأخبار:

توقيع مذكرة تفاهم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و
شركة " سانتور دوريان "

في ٨ حزيران ٢٠١١، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مذكرة تفاهم مع القطاع الخاص، شركة سانتور دوريان. تهدف هذه الإتفاقية إلى تعزيز برامج تعليمية وتدريبية للمرأة تكون مدرة للدخل. تقدم شركة سانتور دوريان ١٠% من نسب الربح لمدة ٧ سنوات (٢٠١١ - ٢٠١٧) لدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تطبيق المشاريع التعليمية للنساء اللبنانيات في لبنان مع التركيز على النشاطات المدرة للدخل عبر التدريب على الأعمال والتجارة وإنشاء المشاريع .

تخريج دفعة من الدفاع المدني لإطفاء الحرائق من الجوّ



بالتعاون مع الدفاع المدني والقوات الجوية اللبنانية، ينظّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسفارة الفرنسية، حفل توزيع شهادات على دفعة من متخرجي الدفاع المدني بعد انتهاء تدريب فريق إطفاء حرائق الغابات المنقول بواسطة الطوافات وذلك يوم الجمعة الواقع فيه ١٧ حزيران في مركز القوات الجوية اللبنانية في المطار.

يهدف التدريب إلى بناء قدرات عناصر الدفاع المدني والجيش اللبناني لإطفاء الحرائق من الجوّ بواسطة الطوافات في المناطق الجبلية الوعرة، التي لا يمكن الوصول إليها براً. وامتدّ التدريب على فترة أسبوعين، مرّن خلاله أخصائيون فرنسيون ١٨ عضواً من الدفاع المدني على تقنيات عملية الإطفاء .

أجريت يوم الخميس الواقع فيه ١٦ حزيران ٢٠١١ مناورة في منطقة عمّيق في البقاع لتنفيذ تقنيات هذا التدريب .

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التدريب تمّ بناءً على طلب من الدفاع المدني والجيش اللبناني بعد نجاح التدريب الأول في تشرين الأول ٢٠١٠. إضافةً إلى ذلك، أوصى الجيش اللبناني رسمياً باتباع هذه التقنية لإطفاء الحرائق نظراً لفعاليتها في السيطرة على الحرائق وقدرتها على تخفيض كلفة الوقود والمياه.